

المعاملة الجبائية لمصادر التمويل بالمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مؤسسة
سيجيكو –
The fiscal treatment of the sources of financing in the economic
institution - a case study of the SIJICO Corporation -

*محمد الأمين وليد طالب
Mohamed elamine oualid Taleb
جامعة أم البواقي - الجزائر
Taleb.oualid@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/04/30

تاريخ القبول: 2022/04/14

تاريخ الاستلام: 2022/03/13

الملخص :

تهدف هذه الدراسة لمعرفة التأثير الجبائي في اختيار مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية، وقد حاولنا التطرق لتأثير السياسة الجبائية في السلوك التمويلي للمؤسسة الصناعية للعصير و المصبرات - سيجيكو - وحدة رمضان جمال - سكيكدة-، وذلك بالاعتماد على الوثائق المحاسبية للفترة (2016 – 2019)، فوجدنا أن هذه المؤسسة لا تتخذ العامل الجبائي كمعيار لاختيار مصادر تمويلها.
الكلمات المفتاحية: الهيكل التمويلي، السياسة الجبائية، السلوك التمويلي.

تصنيف JEL: G4, H3

Abstract :

The objective of this research is to investigate the relation between fiscal policy and financial structure of the company. We tried through this research to know the impact of fiscal policy on the financial behavior of industrial company of juice and canning «SIJICO » unit Ramdane Jamel – SKIKDA- Based on accounting records for the period (2016-2019), we found that this institution does not take the tax factor as a criterion for selection of its funding sources.

Key words: Financing structure, tax policy, financial behavior.

JEL classification codes:G4, H3

*المؤلف المرسل

مقدمة:

يتوقف الأداء الايجابي لأي مؤسسة على قدرتها في تشكيل التوليفة المثلى للهيكل التمويلي، ومدى استخدام المصادر التمويلية المتاحة أمامها بوتيرة تكافئ دوران أصلها الاقتصادي بما يضمن تشكيل الثروة والرفع من معدل النمو، وبالتالي قيمة المؤسسة بشكل عام. ويمكن لجباية المؤسسة المساهمة في تعظيم قيمة المؤسسة من خلال مساعدتها على تحقيق الاستقلالية المالية بالاعتماد على مورد التمويل الذاتي، كما أن الإجراءات الجبائية التي من شأنها التخفيض أو الإلغاء التام لأعباء الاقتراض، تشجع هذا النوع من التمويل مقارنة مع التمويل برؤوس الأموال الخاصة. والمسير المالي للمؤسسة لا بدّ عليه أن يختار مصدر التمويل الملائم، سواء أكان المصدر أموال خاصة أم قروض وبالتالي تشكيل هيكل تمويلي مناسب. وقرار الاختيار هذا يخضع لعدّة معايير، والسياسة الجبائية واحدة من هذه المعايير. الإشكالية: من خلال ما سبق فإن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذه الدراسة، تتمثل أساسا في الإجابة على السؤال التالي:

كيف تساهم الجباية في اختيار مزيج الهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية؟

الفرضيات: وللإجابة على السؤال الرئيسي تمّ اعتماد الفرضيتين التاليتين:

- يعدّ العامل الجبائي معيارا أساسيا في اختيار المزيج التمويلي الأمثل للمؤسسة؛
- تعتمد مؤسسة سيجيكو على العامل الجبائي في اختيار مصادر تمويلها.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى:

- إظهار كيفية الاستفادة من القوانين والتشريعات الجبائية بما يخدم مصلحة المؤسسة؛
- محاولة التعرف على المعاملة الجبائية لكل مصدر من مصادر التمويل بالمؤسسة؛
- محاولة التعرف ما إذا كانت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تستعين بالعامل الجبائي في اختيار مصادر تمويلها أم لا.

منهج الدراسة: من أجل الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة والتي تعكس إشكالية الدراسة، ومن أجل اختبار صحة الفرضيتين، فقد استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم وطبيعة هذه الدراسة. أمّا في الجانب التطبيقي فاستعملنا أسلوب دراسة حالة من أجل إسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، متّخذين المؤسسة الصناعية للعصير والمصبرات "SIJICO" برمضان جمال - سكيكدة - نموذجا.

الدراسات السابقة: استفدنا في بحثنا هذا من عدّة أعمال كانت قد سبقت بحثنا، نذكر منها:

- دراسة مودجلياني و ميلر " MODIGLIANI & MILLER (MODIGLIANI & MILLER, 1963):

من خلال هذه الدراسة توصل مودجلياني وميلر إلى ما يلي:

* الأخذ في الاعتبار الضريبة على أرباح الشركات يقود لتفضيل الاستدانة مقارنة بالأموال الخاصة؛
* قيمة المؤسسة التي يتضمن هيكل تمويلها ديون تفوق قيمة مؤسسة مماثلة ولكن يتكون هيكل تمويلها من أموال خاصة فقط. غير أنهما يصران على أن الفرق بين المؤسستين لا ينبغي أن يزيد أو يقل على القيمة الحالية للوفورات الضريبية.

- دراسة "جونسن و مكلينج" "JENSEN & MECKLING" (JENSEN & MECKLING, 1976):

توصل هذان الباحثان إلى أنه:

* من مصلحة المؤسسة الاستدانة في حالة وجود ضرائب على أرباح الشركات، لكون المصاريف المالية لا تخضع للضريبة؛

* من مصلحة المؤسسة الاستدانة إلى غاية النقطة التي تتساوى فيها الوفورات الضريبية مع تكاليف الإفلاس وتكاليف الوكالة.

- دراسة "دو أنجلو و مازليس" "DE ANGELO & MASULIS" (DE ANGELO & MASULIS, 1980):

توصل من خلالها الباحثان إلى ما يلي:

* تلعب التخفيضات المرتبطة بالاستثمارات و الاهتلاكات دور "نواتج الإحلال" أمام الميزات الضريبية المرتبطة بالمديونية؛

* هناك علاقة عكسية بين الوفورات الضريبية البديلة ونسبة الديون على اعتبار أن العلاقة طردية بين الديون والوفورات الضريبية.

المحور الأول: المعالجة الجبائية لمصادر التمويل الداخلي

يعد التمويل مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل استثمارات المؤسسة، وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل المقترضة والأموال الخاصة من أجل تغطية استثمارات المؤسسة (بوشوشة، 2016، صفحة 97). ينبغي على المؤسسة القيام بمعالجة جبائية خاصة ومحددة لمختلف مصادر التمويل ومتابعتها حتى لا تقع في أخطاء تزيد من تكلفتها الجبائية. فاهتمام المؤسسة بتسيير جبائيتها وأخذ المسير للعامل الجبائي بعين الاعتبار في

قراراته الهادفة إلى توفير الأموال اللازمة لتمويل المؤسسة من مصادرها المختلفة (مواصة ، 2021، صفحة 1831)، يؤدي بالمؤسسة إلى تدنية تكاليف التمويل. وتؤثر السياسة الجبائية على القرارات التمويلية للمؤسسة، على الأقل بالعناصر الأربعة التالية (SAINT-PIRRE & SURET, 1987, p. 61):

- تتيح الضرائب للمؤسسات إمكانية إعادة الاستثمار من خلال اقتطاع جزء من الأرباح؛
- تغير الضرائب العلاقة خطر - ديون؛
- تؤثر على تكلفة الأموال؛
- تؤثر على مكافأة المساهمين.

1- التأثير الجبائي على التمويل الذاتي:

التمويل الذاتي أكثر المصادر التمويلية استفادة من التحفيز التي توفرها التشريعات الضريبية لتحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، فإدراك المسير المالي لذلك يمكنه من تدعيم القدرة التمويلية الذاتية للمؤسسة وذلك من خلال دراسة التأثير الجبائي على مختلف عناصر التمويل الذاتي من: اهتلاكات، مؤونات، وأرباح محتجزة.

1-1- التأثير الجبائي على الاهتلاكات:

الاهتلاكات عبارة عن موارد مالية تنتج عن خصم أقساط الاهتلاك من نتيجة الاستغلال، وهذه الموارد تسمح بالتمويل الذاتي، فالاهتلاك يعدّ أساس التمويل الذاتي للمؤسسة. وتأثير السياسة الجبائية في توفير الحجم الملائم من هذه الموارد لصالح المؤسسة متوقف على قابلية خصم أقساط الاهتلاك من نتيجة الاستغلال، وأيضا طريقة الاهتلاك المتبعة. فالاهتلاك يعرف جبائيا على أنه "تكلفة قابلة للخصم من الأساس الخاضع للضريبة" (بن واضح، 2009، صفحة 6)، وهذا الخصم متوقف على مجموعة من الشروط الأساسية و المتمثلة في ما يلي (بن واضح، 2009، الصفحات 6-7):

- الاهتلاكات لا تطبق إلا على الأصول القابلة للتدهور، ففي حالة كون التدهور ناتج عن الاستعمال المتكرر أو عن عامل الزمن، فالمؤسسة هنا غير مطالبة بتبرير هذا التدهور، لكنه يستوجب تبرير التدهور الاستثنائي من أجل خصم أقساط الاهتلاك؛
- الاهتلاكات متعلقة بعناصر موضحة في أصول الميزانية؛
- لا بد أن تثبت الاهتلاكات محاسبيا؛

- الاهتلاكات ينبغي فصلها في جدول خاص، حيث يظهر هذا الجدول الأصول الثابتة المهتلكة ومبالغ الاهتلاكات المتعلقة بها، ويرفق هذا الجدول بالوثائق المحاسبية التي يجب تقديمها مع التصريح السنوي للنتائج؛

- لا بد أن ترافق الاهتلاكات قيمة التدهور الفعلي، وبالتالي يعاد دمج الاهتلاكات المبالغ فيها ضمن النتائج الخاضعة للضريبة؛

- لا بد أن يستخدم الأصل المهتلك في إطار النشاط العادي للمؤسسة؛

- الاهتلاكات تعدّ من أحد الامتيازات الهامة التي منحها القانون الجبائي والمحاسبي للمؤسسات. إن أهمية العامل الجبائي، ليست مقتصرة فقط على سماح التشريعات الجبائية بمخصم أقساط الاهتلاك من نتيجة الاستغلال، وبالتالي توفير موارد مالية تسمح بالتمويل الذاتي لعملية تجديد الاستثمارات، بل هذه الأهمية تمتد لأنظمة الاهتلاك التي يتبناها النظام الجبائي، فتعدّد الأنظمة يتيح للمسير المالي اختيار النظام المناسب للمؤسسة (زواق، 2009، صفحة 4)، ولذلك فقد اهتم القانون الجبائي لكل بلد بنظام الاهتلاك (DUMAS, 2007, p. 245). وقد أدخل الإصلاح الجبائي الجزائري (علوي و بن الزاوي، 2020، صفحة 455) ابتداء من قانون المالية لسنة 1989 نظام الاهتلاك المتناقص ونظام الاهتلاك المتصاعد إلى جانب النظام الخطي. وبصفة عامة فالاهتلاكات المقتطعة سنويا على عناصر الأصول القابلة للاهتلاك نتيجة الاستخدام والتطور التكنولوجي، تقطع من النتيجة التي تحققها المؤسسة باعتبارها مصاريف استغلال، ومن الناحية الجبائية هذا الاقتطاع يسمح بتحقيق وفورات ضريبية. فالسياسة الجبائية تؤثر في قرار المؤسسة حول طريقة الاهتلاك التي تختارها، فتجعلها تختار الطريقة التي من خلالها تحصل على أكبر حجم ممكن من التدفقات النقدية الصافية، وهذا بزيادة أقساط الاهتلاك وبالتالي تحتفظ بأكبر كمية من الأرباح المحققة. ولكن الاقتناع بالضريبة هي الشيء الصعب (لعور، 2020، صفحة 304).

1-2- التأثير الجبائي على المؤونات: تعدد المؤونات مخصصات تستخدمها المؤسسة لمواجهة الخسائر والتكاليف المتوقع حدوثها، فهي تعتبر تكلفة غير أكيدة. فإذا استخدمتها المؤسسة خلال السنة المالية فتعتبر تكلفة وتخصم من نتيجة السنة المالية وهذا يؤدي إلى تقليص الوعاء الجبائي وبالتالي تساهم في تحقيق وفورات ضريبية. أما إذا لم تستخدم المؤسسة هذه المؤونات خلال السنة المالية فتعتبرها إيراد وتضاف إلى نتيجة السنة المالية. فالمؤونة غير المحققة هي التي تساهم في التمويل

الذاتي للمؤسسة، وهي خاضعة للضريبة حيث كلما كانت الضريبة كبيرة كلما انخفضت قيمة المؤونة وبالتالي تقلص حجم التمويل الذاتي (طالب و قلادي، 2018، صفحة 139).

1-3- التأثير الجبائي على الأرباح المحتجزة: تتأثر سياسة توزيع الأرباح في المؤسسة بالعامل الجبائي المفروض على الأرباح الموزعة، فالمؤسسة تتجنب توزيع الأرباح عندما تكون معدلات الضريبة كبيرة وبالتالي تزيد من حجم التمويل الذاتي. وتتدخل السياسة الجبائية في رفع نصيب المؤسسة من الأرباح المحتجزة عن طريق (حجار، 2006، صفحة 97):

- الإعفاءات الجبائية الممنوحة والمتعلقة بالضريبة على المداخيل والأرباح؛
- تبني النظام الجبائي لمعدلات ضريبية معقولة توازن بين مصلحة المؤسسة ومصلحة خزينة الدولة؛
- تطبيق معدلات منخفضة على جزء من الأرباح.

ونجد نظرية التفضيل الضريبي، ترى أن المستثمرين يفضلون احتفاظ المؤسسة بالأرباح بنسبة مرتفعة مقارنة بنسبة الأرباح الموزعة، وأرجعت ذلك لعدة أسباب، تتمثل فيما يلي (الحناوي و جلال ابراهيم، 2007، صفحة 392):

- عادة ما نجد أن الأرباح الرأسمالية تخضع لمعدلات ضريبية أقل من الضرائب المفروضة على الدخل من التوزيعات، فلذلك نجد أن المستثمرين عادة ما يرغبون في قيام المؤسسة بإجراء توزيعات منخفضة واحتجاز نسبة عالية من الأرباح لإعادة استثمارها بالمؤسسة، وهذا يؤدي إلى زيادة النمو، والذي ينتج عنه ارتفاع قيمة الأسهم ثم الخضوع لمعدلات ضريبية أقل؛
- إن الضرائب على الأرباح الرأسمالية لا تفرض إلا بعد أن يتم بيع السهم، وهذا معناه أن الضريبة سوف تدفع في المستقبل ولذلك فإن القيمة الحالية لها ستكون منخفضة؛
- كون قوانين بعض الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية تتيح في حالة تملك شخص ما سهم أو أكثر إعفاء الأرباح الرأسمالية من الضرائب حتى وفاته.

2- التأثير الجبائي على التنازل عن الاستثمارات وعلى إعادة تقييمها:

قد تستخدم المؤسسة التنازل عن الاستثمارات كمصدر تمويل داخلي، فتقوم بالمقارنة بين ثمن بيع الأصل والقيمة المحاسبية الصافية، فعندما يكون الفرق موجب فهناك فائض قيمة بينما عندما

يكون الفرق سالب فهناك ناقص قيمة، ولا بد من القيام بدراسات اقتصادية لاتخاذ قرار التنازل من عدمه (لحليح و زحاف، 2017، صفحة 294).

المحور الثاني: المعاملة الجبائية لمصادر التمويل الخارجي

تنقسم مصادر التمويل الخارجي إلى مصادر خارجية مباشرة وأخرى غير مباشرة، فمصادر التمويل الخارجي المباشر تتمثل في: الأسهم العادية، الأسهم الممتازة، والسندات. أما غير المباشرة فتتمثل في الديون. وستنظر في هذا العنصر للمعاملة الجبائية لهذه المصادر.

1- التأثير الجبائي على الأسهم:

إن الأصل في التوزيعات الخاصة بالأسهم هو حصول حامل السهم على نصيبه من الأرباح المحققة عندما تقرر المؤسسة توزيع هذه الأرباح أو توزيع جزء منها. وهذه التوزيعات لا تعتبر من بين المصاريف التحميلية التي ينبغي خصمها قبل فرض الضريبة، فالأسهم العادية والأسهم الممتازة يتشابهان من ناحية المعاملة الجبائية، حيث أن التوزيعات المقررة لحملة الأسهم العادية والأسهم الممتازة لا تعتبر ضمن التكاليف الواجبة الخصم وبالتالي فهي لا تحقق أي وفورات ضريبية للمؤسسة (أندراوس، 2007، صفحة 69). ولكون التوزيعات تخضع لضريبة القيم المنقولة، ينتج عن ذلك ازدواج ضريبي تتمثل في الضريبة على الأرباح والضريبة على التوزيعات. وبالتالي فهذا الإجراء يؤدي إلى فقدان جزء كبير من التوزيعات، وفي ظل هذه الظروف فإنه من مصلحة المساهم إعادة استثمار هذه الأموال بدلا من توزيعها، وهذا راجع لكون الضريبة على الأرباح الرأسمالية تكون أقل بكثير من الضريبة على إيرادات القيم المنقولة.

2- التأثير الجبائي على السندات: تعتبر السندات من أهم مصادر التمويل الخارجي المباشر للمؤسسة، وتعتبر الفوائد على السندات من التكاليف الواجبة الخصم من الإيرادات قبل حساب الأرباح الخاضعة للضريبة، وبالتالي يترتب على ذلك مزايا جبائية متمثلة في الوفورات الضريبية، وهذا بعكس الأسهم.

3- تكلفة الديون بإدخال التأثير الجبائي:

إن لجوء المؤسسة إلى القروض المختلفة كمصدر للتمويل قد يحقق لها بعض الوفورات الضريبية، وذلك باعتبار فوائد هذه القروض من الأعباء القابلة للتخفيض عند تحديد الوعاء الضريبي، وبالتالي تستفيد الديون من امتياز جبائي، فكلما زادت قيمة الفوائد المدفوعة على القروض تنخفض

مدفوعات الضرائب. فهذه الميزة التي تتميز بها القروض تشجع على استخدامها كمصدر للتمويل، وهذا معناه أن المؤسسة على استعداد لاستخدام درجة معينة من الرفع المالي، وذلك بتمويل بعض استثماراتها باستخدام القروض. ولكن في بعض الحالات تكون المؤسسة المقترضة لها إعفاء أو لديها خسائر رأسمالية، وبالتالي لا تحقق وفورات ضريبية ففي مثل هذه الحالات الوضع الضريبي للمؤسسة لا يشجع على الاقتراض (النعيمي، 2017، صفحة 438).

المحور الثالث: التأثير الجبائي في اختيار مصادر التمويل بمؤسسة سيجيكو

من خلال هذا المحور سنحاول استعراض مختلف مصادر التمويل بمؤسسة سيجيكو، وأيضا سنتعرض لأهم الضرائب التي تتحملها مؤسسة سيجيكو، وهذا من أجل معرفة التأثير الذي تحدثه هذه الضرائب على مختلف مصادر التمويل، وبالتالي معرفة العلاقة بين السياسة الجبائية والهيكلة التمويلية لمؤسسة سيجيكو، بهدف اختيار المصدر التمويلي المناسب، بأقل تكلفة وأكبر امتياز ضريبي.

1- مصادر تمويل مؤسسة سيجيكو:

إن مصادر التمويل بمؤسسة سيجيكو تتنوع بين مصادر تمويل داخلي ومصادر تمويل خارجي، وسنحاول من خلال هذا العنصر التعرض لمختلف هذه المصادر.

1-1- مصادر التمويل الداخلي: تتمثل مصادر التمويل الداخلي أساسا في التمويل الذاتي، وبالنسبة لمؤسسة سيجيكو فمن خلال دراستنا لوضعيتها المالية تبين لنا أنه ليس لها قدرة على التمويل الذاتي خلال الفترة محل الدراسة، وللتأكد من ذلك سنقوم بحساب قيم التمويل الذاتي لها خلال فترة الدراسة، وأيضا سنتعرض لمكونات الأموال الخاصة.

1-1-1- التمويل الذاتي: يمكننا حساب قيم التمويل الذاتي لمؤسسة سيجيكو خلال فترة الدراسة من خلال الجدول الموالي:

جدول (1): قيم التمويل الذاتي لمؤسسة سيجيكو خلال الفترة (2016-2019) الوحدة: د.ج

السنوات	2016	2017	2018	2019
البيان				
نتيجة قيد التخصيص	(142502300.00)	(204049635.58)	211927354.84	211091592.80
النتيجة الصافية	(69692562.86)	(46802525.26)	300745.34	20621647.90

40083034.67	45106852.64	27492534.86	21268697.88	مخصصات الاهتلاكات والمؤنات
191630206.03	166519756.86	223359625.98	190926164.98	التمويل الذاتي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية.

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا بأن قيم التمويل الذاتي سالبة خلال كل فترة الدراسة، وهذا يدل على عدم قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي، وهذا راجع لكون النتيجة كانت سالبة خلال كل فترة الدراسة ما عدا سنة 2018، ولكن رغم كون النتيجة موجبة خلال هذه السنة فلم تكن كافية حتى تكون قيم التمويل الذاتي موجبة.

1-1-2- مكونات الأموال الخاصة: سنحاول إظهار مكونات الأموال الخاصة المستعملة في تمويل مؤسسة سيجيكو، وذلك خلال الفترة (2016- 2019). وهذا من أجل معرفة الإمكانات التمويلية الخاصة التي تتوفر عليها مؤسسة سيجيكو. والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول (2): مكونات الأموال الخاصة من سنة 2016 إلى 2019 الوحدة: د.ج

2019	2018	2017	2016	السنوات البيان
332000000.00	332000000.00	135000000.00	135000000.00	رأس المال
11196665.09	11196665.09	11196665.09	11196665.09	الاحتياطيات
-	-	-	196898431.06	فرق إعادة التقدير
211091592.80	(211927354.84)	(204049635.58)	(142502300.00)	نتيجة التخصيص رهن
(20621647.90)	300745.34	(46802525.26)	(69692562.86)	نتيجة السنة
111483424.39	131570055.59	(104655495.75)	130900233.29	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية.

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن الأموال الخاصة عرفت انخفاضا من سنة 2016 إلى سنة 2017، ففي هذه الأخيرة عرفت الأموال الخاصة قيمة سالبة، وهذا راجع لانعدام فرق إعادة التقدير في هذه السنة. أما في سنة 2018 فقد عرفت الأموال الخاصة أقصى قيمة لها خلال الفترة المدروسة، وهذا لكونها حققت نتيجة موجبة خلال هذه السنة، ورأس مال المؤسسة عرف ارتفاعا خلال هذه السنة مقارنة بالسنتين السابقتين بنسبة 146%. بينما في سنة 2019

انخفضت قيمة الأموال الخاصة عما كانت عليه في سنة 2018، وهذا راجع للنتيجة السالبة التي حققتها المؤسسة خلال سنة 2019.

1-2- مصادر التمويل الخارجي: تتمثل مصادر التمويل الخارجي لمؤسسة سيجيكو في الديون قصيرة الأجل والديون طويلة الأجل.

1-2-1- الديون قصيرة الأجل: من أجل معرفة الديون قصيرة الأجل لمؤسسة سيجيكو خلال الفترة (2016 – 2019)، ندرج الجدول الموالي:

جدول (3): الديون قصيرة الأجل لمؤسسة سيجيكو خلال الفترة (2016. 2019) الوحدة: د. ج

السنوات البيان	2019	2018	2017	2016
ديون المخزونات	417419457.28	400957819.61	448043524.10	321946589.14
محجوزات للغير	20277941.77	22907586.42	22416207.81	11909268.19
ديون الشركاء والشركات الحليفة	229384723.06	146331000.00	191663669.85	288145470.55
ديون الاستغلال	9630560.76	8563687.25	8320517.44	6110663.84
تسيقات تجارية	29530234.74	57357190.19	3801058.00	849686.00
ديون مالية	8336571.50	8336571.50	69224822.89	56728747.16
حسابات الخصوم الدائمة	2161245.85	2720086.81	2921021.87	36833136.63
مجموع الديون قصيرة الأجل	716740734.96	647173941.78	746390821.96	722523561.51
نسبة النمو	% 10.75	(% 13.29)	% 3.3	-

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح لنا الأنواع المختلفة من الديون قصيرة الأجل التي تعتمد عليها مؤسسة سيجيكو في تمويلها. ونلاحظ أن الديون قصيرة الأجل عرفت ارتفاعا خلال سنة 2017 بنسبة 3.3% عن سنة 2016، وهذا بسبب زيادة حساب محجوزات للغير، ديون الاستغلال، التسبيقات التجارية، والديون المالية. وفي سنة 2018 عرفت الديون قصيرة الأجل انخفاضا بنسبة 13.29% عن سنة 2017، ويعود هذا الانخفاض بالأساس لانخفاض الديون المالية، فهذه الأخيرة انخفضت بنسبة 87.96% عما كانت عليه في سنة 2017. بينما في سنة 2019 ارتفعت الديون قصيرة الأجل بنسبة 10.75% عن سنة 2018، وهذا راجع لارتفاع ديون الاستغلال، ديون الشركاء والشركات الحليفة، وأيضا ارتفاع ديون المخزونات.

1-2-2- الديون طويلة الأجل: تقتصر الديون طويلة الأجل لمؤسسة سيجيكو على ديون الاستثمارات فقط، وتختلف قيمتها من سنة لأخرى. ويمكن توضيح تطور الديون طويلة الأجل لمؤسسة سيجيكو خلال الفترة المدروسة من خلال الجدول الموالي:

جدول (4): تطور الديون طويلة الأجل لمؤسسة سيجيكو خلال الفترة (2016-2019)

الوحدة: د.ج

المسنوات البيان	2016	2017	2018	2019
ديون الاستثمار	180324398.74	111484927.75	175027005.63	162123712.65
مجموع الديون طويلة الأجل	180324398.74	111484927.75	175027005.63	162123712.65
نسبة النمو	-	(%38.18)	%57	(%7.37)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية.

من خلال جدول تطور الديون طويلة الأجل لمؤسسة سيجيكو خلال الفترة المدروسة يتضح لنا أن هذا النوع من الديون عرف انخفاضا سنة 2017 بنسبة 38.18% مقارنة بسنة 2016، وذلك لانخفاض حجم الاستثمارات في سنة 2017. وفي سنة 2018 وبزيادة حجم الاستثمارات زادت نسبة الديون طويلة الأجل عن سنة 2017 بنسبة 57%، ولكن في سنة 2019 انخفض حجم الاستثمارات وانخفضت معه الديون طويلة الأجل بنسبة 7.37% عن سنة 2018.

1-2-3- نسبة الديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل ضمن مجموع الديون: لغرض معرفة أي نوع من الديون يشكل الجزء الأكبر من ديون مؤسسة سيجيكو خلال فترة الدراسة، سنقوم بحساب نسبة كل من الديون القصيرة الأجل والديون الطويلة الأجل ضمن مجموع الديون، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول (5): نسبة الديون القصيرة الأجل والطويلة الأجل ضمن مجموع الديون خلال الفترة (2016 – 2019)

البيان	السنوات	2016	2017	2018	2019
نسبة الديون قصيرة الأجل ضمن مجموع الديون		%80.03	%87	%78.71	%81.55
نسبة الديون طويلة الأجل ضمن مجموع الديون		%19.97	%13	%21.29	%18.45
مجموع الديون		%100	%100	%100	%100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (3) والجدول (4).

يتضح من خلال الجدول أن مؤسسة سيجيكو خلال الفترة المدروسة اعتمدت بقوة على الديون قصيرة الأجل مقارنة بالديون طويلة الأجل. وعرفت الديون قصيرة الأجل أعلى نسبة سنة 2017 حيث وصلت نسبتها إلى 87% من مجموع الديون. فالمؤسسة خلال الفترة المدروسة لجأت للديون قصيرة الأجل حتى في تمويلها لأصولها الثابتة، وذلك نظرا لعدم امتلاكها أموال دائمة كافية لتغطية أصولها الثابتة.

2- أنواع الضرائب التي تتحملها المؤسسة: تخضع مؤسسة سيجيكو لأنواع مختلفة من الضرائب، والمتمثلة أساسا في: الرسم على النشاط المهني، حقوق التسجيل، حقوق الطابع، حقوق جمركية، حقوق الضرائب والرسوم، ضرائب ورسوم أخرى، وضرائب على أرباح الشركات. ومن خلال هذا العنصر سنحاول التعرف لتطور حجم هذه الضرائب خلال فترة الدراسة، وأيضا وزن كل ضريبة بالنسبة لإجمالي الضرائب خلال نفس الفترة.

1-2- تطور حجم الضرائب التي تحملتها مؤسسة سيجيكو: يمكننا إظهار تطور حجم الضرائب التي تحملتها مؤسسة سيجيكو خلال الفترة (2016 – 2019)، من خلال الجدول التالي:

جدول (7): تطور حجم ضرائب مؤسسة سيجيكو من 2016 إلى 2019

الوحدة: د. ج

السنوات البيان	2016	2017	نسبة النمو %	2018	نسبة النمو %	2019	نسبة النمو %
الرسم على النشاط المهني	4614427.00	4397229.00	(4.71)	5911860.00	34.45	4465681.00	(24.46)
حقوق التسجيل	24012.76	32018.17	33.34	73520.00	129.62	239.00	(99.67)
حقوق الطابع	-	4174.00	-	42510.58	918.46	4970.06	(88.30)
حقوق جمركية	-	-	-	2716.00	-	-	-
حقوق الضرائب والرسوم	-	183000.00	-	183000.00	0	183000.00	0
ضرائب على أرباح الشركات	-	-	-	-	-	31132.50	-
ضرائب ورسوم أخرى	213900.00	305146.00	42.66	183000.00	(40.03)	-	-
مجموع الضرائب والرسوم	4852339.76	4921567.17	1.43	6327606.58	28.57	4685022.56	(25.96)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية.

من معطيات الجدول أعلاه، نلاحظ بأن حجم الضرائب والرسوم التي تحملتها مؤسسة سيجيكو خلال الفترة (2016-2019)، عرفت ارتفاعا مستمرا من سنة 2016 إلى غاية سنة 2018، ثم تراجعت في سنة 2019. حيث ارتفعت من سنة 2016 إلى سنة 2017 بنسبة 1.43%،

ثم في سنة 2018 عرفت ارتفاع بنسبة 28.57% مقارنة بسنة 2017، ثم انخفضت في سنة 2019 بنسبة 25.96%، وهذا بسبب الانخفاض في المعدلات الضريبية الناتج عن السياسة الجبائية المشجعة على زيادة الاستثمارات، ويعود سبب الزيادة في حجم الضرائب إلى زيادة حجم نشاطات المؤسسة.

2-2- وزن كل ضريبة بالنسبة لإجمالي الضرائب: من أجل معرفة وزن كل ضريبة وأهميتها بالنسبة لإجمالي الضرائب، سنحاول حساب نسبة كل ضريبة لإجمالي الضرائب وندرجها في الجدول الموالي:

جدول (8): وزن كل ضريبة بالنسبة لإجمالي الضرائب لمؤسسة سيجيكو للفترة (2016 - 2019)

السنوات	2016	2017	2018	2019
الرسم على النشاط المهني	95.10%	89.35%	93.43%	95.32%
حقوق التسجيل	0.49%	0.65%	1.16%	0.01%
حقوق الطابع	-	0.08%	0.67%	0.11%
حقوق جمركية	-	-	0.04%	-
حقوق الضرائب والرسوم	-	3.72%	2.9%	3.9%
ضرائب على أرباح الشركات	-	-	-	0.66%
ضرائب و رسوم أخرى	4.41%	6.2%	1.8%	-
مجموع الضرائب والرسوم	100%	100%	100%	100%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول (7)

من خلال ما ورد في الجدول أعلاه يتضح لنا أن نسبة الرسم على النشاط المهني إلى إجمالي الضرائب تمثل النسبة الأعلى، فهي تتراوح ما بين 89.35% و 95.32% وهذا خلال الفترة (2016-2019)، و ترجع هذه النسبة المرتفعة لارتباط الرسم على النشاط المهني برقم الأعمال المحقق خلال السنة. ثم بعد الرسم على النشاط المهني تأتي الضرائب والرسوم الأخرى، والتي تراوحت نسبتها بين 1.8% و 6.2%. ثم تأتي حقوق الضرائب والرسوم، والتي تراوحت نسبتها بين 2.9% و 3.9%. ثم بعدها تأتي على الترتيب: حقوق التسجيل، حقوق الطابع، ضرائب على أرباح الشركات، والحقوق الجمركية.

3- التأثير الجبائي على الهيكل التمويلي لمؤسسة سيجيكو: لغرض معرفة علاقة السياسة الجبائية بالهيكل التمويلي لمؤسسة سيجيكو، سنحاول من خلال هذا العنصر التطرق للتأثير الذي تحدثه الضرائب على مكونات الهيكل التمويلي للمؤسسة.

3-1- مقارنة قيمة الضرائب بالأموال الخاصة: من خلال الجدول الموالي سنوضح النسبة بين إجمالي الضرائب والأموال الخاصة لمؤسسة سيجيكو خلال الفترة المدروسة.

جدول (9): مقارنة قيمة الضرائب بالأموال الخاصة لمؤسسة سيجيكو للفترة (2016-2019)

الوحدة: د.ج

السنوات البيان	2016	2017	2018	2019
إجمالي الضرائب	4852339.76	4921567.17	6327606.58	4685022.56
إجمالي الأموال الخاصة	130900233.29	(104655495.75)	131570055.59	111483424.39
النسبة المتوية	%3.71	(%4.70)	%4.81	%4.20

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الميزانيات وجداول حسابات النتائج.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن نسبة مجموع الضرائب إلى الأموال الخاصة تعكس مدى قدرة الأموال الخاصة على تغطية حجم الضرائب المفروضة على المؤسسة. حيث قدرت هذه النسبة سنة 2016 بـ 3.71%، ولكن في سنة 2017 رغم ارتفاع حجم الضرائب فقد كانت هذه النسبة سالبة بسبب سالبية الأموال الخاصة. ثم عرفت هذه النسبة أكبر قيمة لها سنة 2018 و قدرت بـ 4.81% رغم ارتفاع قيمة الأموال الخاصة، وهذا بسبب الارتفاع الكبير في إجمالي الضرائب. وفي سنة 2019 انخفضت النسبة قليلا حيث قدرت بـ 4.20%، وهذا راجع للانخفاض في حجم إجمالي الضرائب، ولكون هذا الانخفاض في حجم الضرائب رافقه انخفاض في حجم الأموال الخاصة فلذلك لم تعرف النسبة انخفاضا كبيرا.

3-2- مقارنة قيمة الضرائب بإجمالي الديون: بعدما تعرضنا لعلاقة إجمالي الضرائب بالأموال الخاصة، سنحاول من خلال الجدول الموالي دراسة علاقة إجمالي الضرائب بإجمالي الديون.

جدول (10): مقارنة قيمة الضرائب بإجمالي الديون للفترة (2016-2019) الوحدة: د.ج

السنوات البيان	2016	2017	2018	2019
إجمالي الضرائب	4852339.76	4921567.17	6327606.58	4685022.56
إجمالي الديون	902847960.25	857875749.71	822200947.41	878864447.61
النسبة المتوية	%0.54	%0.57	%0.77	%0.53

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الوثائق المحاسبية.

نستخلص من خلال الجدول السابق أن نسبة إجمالي الضرائب إلى إجمالي الديون تمثل في المتوسط %0.60، وهذه النسبة تدل على أن المؤسسة لها القدرة على تغطية إجمالي الضرائب بواسطة الديون. ونلاحظ أن هذه النسبة عرفت ارتفاعا مستمرا من سنة 2016 إلى غاية سنة 2018، وهذا بسبب الارتفاع المستمر في إجمالي الضرائب، ثم في سنة 2019 انخفضت هذه النسبة إلى %0.53 بسبب انخفاض إجمالي الضرائب وارتفاع إجمالي الديون.

خاتمة:

سعيانا من خلال الدراسة التي قمنا بها للإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في مساهمة الجباية في اختيار مصادر تمويل المؤسسة الاقتصادية، من خلال التطرق للمعاملة الجبائية لكل مصدر تمويلي، فتوصلنا لعدة نتائج من بينها ما يلي:

- للسياسة الجبائية تأثير على مكونات التمويل الذاتي؛
- للسياسة الجبائية تأثير على الديون بما توفره من وفورات ضريبية لكون فوائد الديون لا تدخل ضمن الأرباح الخاضعة للضريبة وهذا يشجع المؤسسات على اعتماد الديون كمصدر تمويل لها. فمصدر التمويل الملائم هو المصدر الذي تكون له أدنى تكلفة جبائية، وإلمام المسير المالي للمؤسسة

- بالتشريعات والقوانين الجبائية واتخاذها كمعيار للمفاضلة بين مصادر التمويل، يوفر للمؤسسة هيكل تمويلي أمثل. وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛
- تعتمد مؤسسة سيجيكو على نسبة عالية من الديون ضمن هيكلها التمويلي؛
 - مؤسسة سيجيكو لا تتخذ العامل الجبائي كمعيار لاختيار مصادر تمويلها، وهو ما ينفي الفرضية الثانية.
- إذا ومن خلال كل ما تقدّم يمكن إبداء الاقتراحات التالية:
- يجب على المؤسسة أن تتابع باستمرار كل التشريعات الجبائية وتحليلها من أجل الاستفادة قدر المستطاع من المزايا الجبائية الممنوحة؛
 - يجب أن تقوم المؤسسة بتكوين أو توظيف مختصين في المجال الجبائي؛
 - يجب على مؤسسة سيجيكو ألا تفرط في استخدام الديون ضمن هيكلها التمويلي؛
 - على مؤسسة سيجيكو أن تستغل الامتيازات الجبائية.

قائمة المراجع:

- المراجع العربية:
- الجيلاني بن واضح. (2009). صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية. تحليل التأثير الجبائي على نتائج وبعض اختيارات المؤسسة. مسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- الحواس زواق. (2009). صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية. فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار. مسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- الطيب لجيلح، و حبيبة زحاف. (2017). اشكالية تمويل الاستثمارات -دراسة مقارنة بين نظام الفائدة ونظام التشارك-. مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، 4 (2)، 290-303.
- الهام مواسة . (2021). دور رأسمال المخاطر في تمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر-دراسة حالة شركة فينالب-. مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، 8 (3)، 1820-1838.
- شمس نيمان علوي، و عبد الرزاق بن الزاوي. (2020). أثر اصلاح الضريبة العادية على تمويل عجز الموازنة العامة للجزائر-دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1995-2018). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، 7 (1)، 452-471.
- صندرة لعور. (2020). دراسة تحليلية لمساهمة أسواق الكربون في تمويل مواجهة تغير المناخ. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، 7 (2)، 292-310.

- عاطف وليد أندراوس. (2007). أسواق الأوراق المالية بين ضرورات التحول الاقتصادي والتحرير المالي، ومتطلبات تطويرها. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- عدنان تايه النعيمي. (2017). الادارة المالية. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- مبروكة حجار. (2006). أثر السياسة الضريبية على استراتيجية الاستثمار في المؤسسة - حالة مؤسسة بن حمادي لصناعة أكياس التغليف. POLYBEN مسيلة، العلوم التجارية، مسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- محمد الأمين وليد طالب، و نظيرة قلاادي. (2018). تأثير النظام الجبائي على أهم العناصر المرتبطة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. مجلة التنمية الاقتصادية، 135-149.
- محمد بوشوشة. (2016). تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية. أطروحة دكتوراة. العلوم الاقتصادية، بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- محمد صالح الحناوي، و العبد جلال ابراهيم. (2007). الادارة المالية -مدخل القيمة واتخاذ القرارات-. الاسكندرية: الدار الجامعية.
- جمال , ل. عبدالحفيظ , م., سعاد , ب (2017). واقع وآفاق استخدامات مصادر الطاقات المتجددة. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية. 324-305, 1(1), ا

المراجع الأجنبية:

- DE ANGELO, H., & MASULIS, R. (1980). Optimal capital structure under corporate and personal Taxation. *Journal of finance economics*, 3-29.
- DUMAS, G. (2007). *Politique fiscale: le naufrage*. Paris: L'harmattan.
- JENSEN, M., & MECKLING, W. (1976). Theory of the Firm: Managerial behavior, Agency costs and Ownership structure. *journal of financial economics*, 305-360.
 - MODIGILIANI, F., & MILLER, M. (1963). Corporate income taxes and the cost of capital: a correction. *the American Economic Review*, 433-443.
 - SAINT-PIRRE, J., & SURET, J.-M. (1987). *Endettement de la PME: état de la situation et role de la fiscalité*. CANADA: L'institut de recherches politiques.